تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية
Coordination of Libyan Political Parties and Blocs

بيان تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية رقم 10 لسنة 2026

بشأن الاعتداءات على ميناء بنغازي والسواحل الليبية

تابعت تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية بقلق بالغ الاعتداءات التي شهدها ميناء بنغازي ومحيطه البحري يوم الأحد الموافق 22 نوفمبر 2026، واستهدفت السفينة الحربية الروسية «ميركوري» الراسية بالقاعدة البحرية في بنغازي، وسفينة شحن قبالة سواحل المدينة، وما انطوت عليه من تهديد لأمن المواطنين وسلامة الملاحة البحرية والمنشآت الحيوية، في تطور خطير ينذر بامتداد الصراعات الدولية إلى الأراضي والمياه الليبية.

وتدين التنسيقية هذه الاعتداءات بأشد العبارات، وتحمّل أوكرانيا مسؤولية العملية التي أعلنت سلطاتها رسمياً تنفيذها، مؤكدة أن ليبيا ليست طرفاً في الحرب الروسية الأوكرانية، وأن الصراع بين الدول لا يمنح أياً منها الحق في انتهاك السيادة الليبية أو تعريض أمن الليبيين ومرافقهم للخطر.

كما تؤكد أن إدانة الاعتداء على ليبيا تقترن برفض استخدام أراضيها وأجوائها ومياهها وموانئها في خدمة الصراعات الخارجية، أياً كانت الأطراف المستفيدة منها، وأن حماية السيادة تقتضي موقفاً وطنياً واحداً من جميع التدخلات الأجنبية، دون انتقائية أو تمييز.

وعليه، تؤكد التنسيقية ما يلي:

1. احترام سيادة ليبيا ووحدة وسلامة أراضيها ومياهها الإقليمية وأجوائها، ورفض تحويل مرافقها ومنشآتها إلى منطلق لعمليات عسكرية خارجية أو ساحة لاستهداف متبادل بين القوى الأجنبية.

2. المطالبة بتحقيق دولي مستقل وعاجل وشفاف، بإشراف الأمم المتحدة وبالتعاون مع الجهات الليبية المختصة، لكشف ملابسات الاعتداءات ومصادر إطلاق المسيّرات، وتحديد الجهات التي خططت لها أو نفذتها أو قدمت لها التسهيلات والدعم، وإعلان نتائج التحقيق للرأي العام.

3. المطالبة بخروج جميع القوات الأجنبية والمرتزقة والمقاتلين الأجانب من ليبيا، دون استثناء أو تمييز بين دولة وأخرى، والتنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار الموقّع في جنيف بتاريخ 23 أكتوبر 2020 بين وفدي اللجنة العسكرية المشتركة «5+5»، الذي نص على مغادرة جميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب الأراضي الليبية براً وبحراً وجواً خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه. وتؤكد التنسيقية ضرورة تنفيذ خطة الانسحاب التي أقرتها اللجنة العسكرية المشتركة في 8 أكتوبر 2021، والامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارات 2570 لسنة 2021،

و2702 لسنة 2023، و2796 لسنة 2025، و2835 لسنة 2026، بشأن انسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة والمقاتلين الأجانب، واحترام حظر توريد السلاح، ووقف التدخلات الخارجية التي تهدد أمن ليبيا واستقرارها.

4. دعوة الجهات الليبية المختصة إلى اتخاذ الإجراءات القانونية والدبلوماسية اللازمة ومتابعة الاعتداءات أمام الأمم المتحدة ومجلس الأمن، بما يكفل حماية حقوق الدولة الليبية، ومساءلة المسؤولين والمتورطين، والمطالبة بالتعويض وجبر الأضرار، واتخاذ التدابير الكفيلة بمنع تكرارها.

5. الإسراع في توحيد المؤسسات السياسية والأمنية والعسكرية ضمن سلطة مدنية شرعية وقرار وطني موحد، بما يمكّن الدولة من حماية حدودها وموانئها ومنشآتها الحيوية، وينهي تعدد مراكز القرار والارتباطات العسكرية الخارجية. وتدعو التنسيقية جميع الأطراف إلى ضبط النفس وتجنب التصعيد، والابتعاد عن التأجيج الإعلامي وخطاب الكراهية والتحريض، سواء عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة أو منصات التواصل الاجتماعي، وعدم توظيف الحادثة لتعميق الانقسام أو تأجيج الصراع بين الليبيين. كما تشدد على تحري الدقة والتثبت من المعلومات قبل نشرها أو تداولها، وتغليب المسؤولية الوطنية بما يصون السلم الأهلي ويحمي وحدة المجتمع.

إن استمرار الانقسام السياسي والمؤسسي يضعف قدرة الدولة على حماية سيادتها، ويفتح المجال أمام استباحة أراضيها وتوظيف مرافقها في صراعات الآخرين. وهو ما يجعل إنهاء الأزمة السياسية، وبناء مؤسسات موحدة وخاضعة للمساءلة، ضرورة وطنية عاجلة لحماية البلاد ومواطنيها.

وتؤكد التنسيقية أن السيادة الليبية لا تتجزأ، وأن رفض الاعتداءات الخارجية يستوجب أيضاً إنهاء الظروف والترتيبات التي تسمح باستدراجها؛ فليبيا وطن لأبنائها، ولا يجوز رهن أمنها ومصالحها بحروب الآخرين.

صدر بتاريخ 23 نوفمبر 2026م

❖ **الأحزاب والتكتلات الموقعة**

- الحزب المدني الديمقراطي
- حزب السلام والازدهار
- حزب النخبة
- حزب ليبيا الامة-الليبو
- الحزب الوطني الوسطي
- حزب التفاؤل
- حزب تحالف القوى الوطنية